



إجراءات الرئيس "سعيد": أزمة دستورية سياسية مركبة توجب الصراع السياسي في تونس

الحدث

- في الـ 25 من يوليو/تموز أقال الرئيس التونسي قيس سعيد الحكومة، وأعلن نفسه رئيساً للسلطة التنفيذية والنيابة العمومية، كما علّق السلطة التشريعية في البلاد وجرّد أعضاء مجلس النواب من حصانتهم، مستنداً في ذلك إلى المادة 80 من دستور 2014 (التي تسمح للرئيس باتخاذ تدابير استثنائية في حال وجود خطر داهم على الدولة)، وتمعّداً باستغلال المهلة التشريعية لمدة 30 يوماً في التركيز على المشكلات الاقتصادية والصحية.
- وقد جاء مرسوم "سعيد" أثناء تظاهرات شهدتها تونس احتجاجاً على الجمود السياسي المتواصل والركود الاقتصادي وسوء إدارة الحكومة لجائحة كوفيد-19.. حيث اجتاح المحتجون مكاتب الأحزاب السياسية ونهبوها، وخاصةً مكاتب "حركة النهضة"، ليصبّوا غضبهم على الحزب الذي يرونه جزءاً أساسياً من أسباب ظل النظام السياسي القائم ورئيس الوزراء الذي يعتبرونه عاجزاً عن التعامل مع أزمات البلاد.

ملخص ورأي السياق

- استغل الرئيس التونسي قيس سعيد حالة الامتعاض الشعبي والتردي الاقتصادي والشلل السياسي الذي يتسم به النظام السياسي في تونس للإقدام على خطواته للاستيلاء على السلطات السياسية. وذلك في ظل مناخ جيوسياسي متوتر، وفي انسجام مع توجهات الثورة المضادة التي استثمرت موارد كبيرة لمواجهة "الإسلام السياسي" واستهداف مخزجات الثورة التونسية.
- ستعمل حركة النهضة على عدم التصعيد في الشارع التونسي، في مسعى لتخفيف التوتر ولتجنب خوض مواجهة منفردة وصفيرية مع "سعيد"، ليكون تحركها السياسي تحت مظلة أحزاب المعارضة، خاصة أن "سعيد" قد يستغل سيطرته على النيابة العامة لاستهداف

يتبع:

ملخص ورأي السياق

ص 02 خصومه عبر تحقيقات قانونية حول قضايا فساد، وربما توجيه اتهامات بالقيام بأنشطة تخريبية أو مزعجة للاستقرار.

● ستقود الخطوات التي أقدم عليها الرئيس التونسي قيس سعيد لتفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، لا سيما أن الوقت لا يسير في صالح السلطات التونسية التي كانت تقود حراكا دوليا، بحثا عن السيولة النقدية (خاصة من صندوق النقد الدولي) وعودة نسق الاستثمارات الأجنبية، التي انخفضت رغبة الشركاء الغربيين بتوفيرها حسب وكالات دولية.

● يكتسب الموقف الدولي والإقليمي أهمية واسعة في الحالة التونسية، وتشير المعطيات إلى أن العامل الخارجي سيكون ضاغظاً على "سعيد" لمنع حدوث حالة من الفلتان أو عدم الاستقرار، وضمن عدم ذهابه بعيداً في استعمال الصلاحيات والسلطات الدستورية.

● في تقديرنا سيكون أمام الرئيس التونسي خيار من اثنين: إما تعطيل الدستور لتصبح حالة "انقلاب سافرة" وهذا سيجعل الموقف الدولي ضده ولن يسمح له بتشكيل أي حكومة دستورية، أو أن يضطر بعد فترة الشهر أن يعيد البرلمان لكن بعد أن ينجز تفاهما مع الأحزاب في البرلمان لعمل تعديل دستوري. فمشكلته أنه يريد التمسك بغطاء الدستور لكنه بحاجة لتعطيله لتستمر خطته فما يريد تحقيقه يحتاج لاعتماد البرلمان.

خلل متراكم في النظام السياسي

● يمكن وصف الانقسام السياسي الداخلي في تونس بأنه أحد سمات المرحلة الانتقالية التي أعقبت عام 2011. فضلاً عن تمخّص الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عن برلمان ممزق جلب إلى السلطة رئيساً يرى نفسه دخلياً على المنظومة السياسية، حيث اكتسح "سعيد" بصفته أستاذ قانون مستقل انتخابات عام 2019. ومنذ ذلك الحين، تميز الرئيس في سلوكه بازدياد الطبقة السياسية بشكل عام، ودخل في صراع ضد حركة "النهضة". ومؤخراً، واجه خلافات حادة في الرأي مع رئيس الوزراء، هشام المشيشي، حول طريقة إدارة أزمة كوفيد-19.

● وقد تسبّب النظام شبه الرئاسي الذي جاء به دستور تونس 2014، ويشارك من خلاله "سعيد" السلطة مع رئيس الوزراء، في تعطيل الحركة السياسية فعلياً داخل تونس، في ظل الخلاف المتكرر حول السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان "راشد الغنوشي"، ما أدّى إلى تعميق المشاعر العامة بخيبة الأمل في العملية السياسية، ودعوة المزيد من التونسيين عبر الاحتجاجات وأشكال النشاط السياسي الأخرى. إلى حلّ مجلس النواب والأحزاب التي يرى البعض أنها مهتمة بمصالحها الشخصية أكثر من المصالح الوطنية.

● ووسط هذا المناخ، وبدلاً من التفاوض على مراجعة الدستور، قرّر "سعيد" الاستيلاء على السلطة بالكامل استناداً للمادة 80 في الدستور التونسي. ويشير الاستخدام المثير للجدل لتلك المادة إلى زيادة خطر تفاقم الانقسام في المشهد السياسي للبلاد، حيث أنّ الاطلاع على المادة المذكورة يكشف أنّها تنص على ضرورة التشاور مع رئيس الوزراء ورئيس البرلمان قبل تطبيقها، وأنّ البرلمان يجب أن يظل "في حالة انعقادٍ دائم طوال تلك الفترة" - بدون تجميده.

● علاوةً على ذلك، فإنّ الجهة الوحيدة التي يُمكنها الفصل فيما إذا كانت المادة 80 قد استُخدمت بالشكل الصحيح، والتي يُمكنها أيضاً إنهاء صلاحيات "سعيد" الاستثنائية، هي



يتبع:

خلل متراكم في النظام السياسي

ص 03

المحكمة الدستورية التي لا وجود لها على أرض الواقع حتى الآن، حيث أنّ المشهد السياسي الممزق في تونس حال بين توافق الأحزاب على عضوية المحكمة، رغم نص دستور عام 2014 على تشكيلها.

تصعيد داخلي لحالة عدم الاستقرار

● ليس بعيداً عما جرى في دول مجاورة، يمكن القول بأنّ الظروف الجيوسياسية المضطربة في المنطقة قد لعبت دوراً في هذا الاستيلاء على السلطة، مع بقاء الدافع الذاتي لـ "سعيد" هو محرك رئيسي لما جرى. فمنذ صعوده إلى الرئاسة، سعى "سعيد" فعلياً لحكم تونس بنظام رئاسي، وهناك وثيقة جرى تسريبها من ديوان الرئاسة قبل شهرين فقط تحتوي على خطة "سعيد" لما جرى في 25 من يوليو/تموز. وقبل بضعة أشهر، حاول الرئيس فرض سيطرته الحصرية على قوات الأمن، لكن محاولته لم تُكلّل بالنجاح الكبير.

● وفيما يخص الجيش، يُمكن القول بأنّ الجيش التونسي -القوة المهنية والمحايدة تاريخياً- كان يُنفذ أوامر الرئيس (رغم أنّها مبنية على أسس دستورية هشة). ومع ذلك، فإنّ تحركات الجيش كانت لها تداعيات سياسية كبرى، سواء كانت مقصودة أم لا، حيث ظلت تصوراً بأنّ الجيش حسم ولأوه لـ "سعيد"، وجاءت إقالة الرئيس لوزير الدفاع لتُغذي أكثر الشائعات القائلة بأنه يُحاول تأمين ولاء الجيش خلال الأيام والأسابيع التالية.

● أما الأجهزة الأمنية من جانبها، فقد أظهرت ولاءها لـ "سعيد"، خاصة حين اجتاحت مكتب قناة الجزيرة في تونس. ونظراً لأن الشرطة لم تخضع للكثير من الإصلاحات منذ الثورة، فقد واصلت ارتكاب الانتهاكات على نطاق واسع، وربما تلعب أيضاً دوراً حيوياً في تعزيز محاولة "انقلاب" سعيد.

● والأمر المثير للقلق بالدرجة نفسها كان رد فعل الاتحاد العام التونسي للشغل، فبدلاً من الإدلاء بتصريح محايد يدعو إلى الحوار، أبدى الاتحاد العام التونسي للشغل تأييده لتحركات "سعيد"، قائلاً إنّها تتماشى مع الدستور، لكنه أعرب عن قلقه حيال التزام سعيد بفترة الـ 30 يوماً وعدم تمديد فترة الصلاحيات الاستثنائية أكثر.

موازنات الخارج مهمة في توجهات "سعيد"

● بخصوص التدخل الخارجي، فالمعطيات التي توفرت لـ "أسباب" من مصادر متعددة تشير إلى أنّ الإمارات ومصر كانوا على علم بتحريك الرئيس التونسي بشكل مسبق، وأن لكل من البلدين قوات في تونس أنت مؤخراً بغطاء المساعدة الطبية لمكافحة كورونا ساهم ضباط منها في إدارة الأزمة من قصر الرئاسة، خاصة ضباط مصريين. ووفق مصدر رسمي فإنّ الولايات المتحدة طالبت من الرئيس التونسي بعد اتخاذه القرارات الاستثنائية أن تغادر القوات الاماراتية والمصرية تونس في أقرب فرصة.

● الجزائر من جهتها، أبدت قلقها بشكل واضح من وقوع تونس تحت النفوذ السياسي والعسكري المصري، خاصة أنّ آخر زيارة لـ "سعيد" كانت إلى مصر في إبريل الماضي، الأمر الذي



يتبع:

موازنات الخارج مهمة في توجهات "سعيد"

ص 04

تحدث فيه بشكل صريح الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون في مكالمته مع نظيره التونسي يوم 26 يوليو. وجدير بالذكر أن الرئيس الجزائري أجرى اتصالات مماثلة مع قادة أحزاب تونسية عدة بينها حزب النهضة، الأمر الذي سيجعل "سعيد" يأخذه بالاعتبار في أي تحرك داخلي يحاول فيه استنساخ تجربة انقلاب السيسي عام 2013.

● الموقف الأمريكي كان معتدلاً لناحية عدم وصفه ما جرى بالانقلاب، غير أن المسؤولين الأمريكيين في اتصالاتهم بالرئيس التونسي أعربوا عن استيائهم مما جرى. ويلعب دوراً في هذا الموقف الأمريكي الذي بات أكثر انحيازاً للخيارات الديمقراطية كون عناصر الحزب الديموقراطي من جناح "ساندرز" متواجدين أكثر من أي إدارة ديموقراطية سابقة في مفاصل صنع القرار السياسي الخارجي، وبتاتوا يؤثرون في مواقف البيت الأبيض والخارجية من أزمات منطقتنا العربية بشكل خاص دون انحياز فاقع لديكتاتوريات كما في السابق.

● كما لوحظ إصرار عدد من الدول الغربية على دعوة الرئيس التونسي لاحترام الدستور، الأمر الذي قد يحد من إمكانية تمديه في القرارات الإستثنائية لتصل حد تعطيل الدستور، رغم أن تجارب شعوب المنطقة مع المواقف الغربية تجاه الثورات المضادة تُثير الشكوك، حيث ظهر الانحياز للأنظمة الديكتاتورية في نهاية المطاف برغم تصريح بعضها بخلاف ذلك.

النهضة في عين الاستهداف

● انتقد راشد الفنوشي، وهو أحد مؤسسي حزب النهضة فضلاً عن كونه رئيس البرلمان، خطوات الرئيس التونسي باعتبارها "انقلاباً ضد الثورة والدستور". كما أدانت الأحزاب الأربعة الكبرى في البرلمان، وبينها حركة النهضة وائتلاف الكرامة وأحزاب قلب تونس والتيار الديموقراطي العلمانية، تحركات "سعيد" باعتبارها غير دستورية.

● ومع ذلك، تشير معلومات "أسباب" إلى أن قيادة "النهضة" اتخذت قراراً بتبني "خيار إسلامي السودان" في التعامل مع قرارات "سعيد"، وذلك من خلال تسجيل موقف مبدئي ضد الحدث ثم التعامل مع نتائجه بهدوء وعدم اللجوء للتصعيد، ووضع الرئيس وأطراف سلطته لاحقاً في مواجهة الظروف الاقتصادية والصحية الصعبة، مراهنين على عدم قدرة "قيس" وداعميه على إدارة البلاد.

● وستسمى "النهضة" إلى أن لا تقف منفردة في مواجهة "سعيد"، وإنما تحركاتها ستكون تحت مظلة أحزاب المعارضة، حتى لا يتم الاستفراد بها، خاصة أن "سعيد" قد يستغل سيطرته على النيابة العامة لاستهداف خصومه السياسيين، ومنهم "النهضة"، عبر تحقيقات قانونية حول قضايا فساد، وربما توجيه اتهامات بالقيام بأنشطة تخريبية أو مزعجة للاستقرار.

● إضافة لذلك، فإن المعارضة ترى بأن هناك عقبات قانونية من الصعب على الرئيس تجاوزها، أهمها الاستمرار طويلاً في تجميد عمل البرلمان، وحاجته في تشكيل أي حكومة لأحد خيارين: إما مشاوره رئيس البرلمان (زعيم النهضة)، أو تعطيل العمل بالدستور.

● ستحدد نتيجة هذه الأزمة جزئياً اعتماداً على أي الأطراف يمكنه حشد داعمين أكثر "للتعبير عن رفضهم للأمر". والأهم سلوك تلك الأطراف القادم والقدرة على التعامل مع الواقع الصعب للبلاد، وعلى الرغم من أن ميزان القوة يميل في هذه المرطة لصالح "سعيد"،



يتبع:

النهضة في عين الاستهداف

ص 05

ويظل الشخصية الأكثر شعبية في تونس (تضعه استطلاعات الرأي اليوم قرب مستوى 40%)، وقد يوافق التونسيون الساعون إلى وجود رئاسة أقوى، وأيضاً أولئك المعادون للأحزاب السياسية وخصوصاً النهضة، على قراراته. ومع ذلك فإنه إن لم يستطع الوصول إلى صفقة – على سبيل المثال – مع صندوق النقد الدولي (الذي يشترط أن يتعامل مع حكومة توافقية وليس حكومة يعينها الرئيس)، فالتقديرات تشير إلى أن ”سعيد“ لن يتمكن من دفع رواتب موظفي الدولة بعد شهرين أو ثلاثة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي.

● وحتى الدعم الذي يمكن أن يحصل عليه من الحكومات الإقليمية المناهضة لحركات ”الإسلام السياسي“، لاسيما الإمارات ومصر، سترتكز في توفير معالجات اقتصادية آنية وموارد إضافية للتعامل مع كوفيد-19 واحتوائه، ومن غير المتوقع أن تُفلح في إنقاذ ”سعيد“ من المشهد السياسي والاقتصادي.

مؤشرات بيئة المخاطر المتغيرة

حتى لو كان الرئيس سعيد يسعى من خلال إجراءاته الأخيرة للحكم بصورة أكثر فعالية، فإن خطته الأطول أجلاً ما تزال غير واضحة. وستساعد بعض المؤشرات الرئيسية والتطورات التالية في قادم الأيام والأسابيع في تحديد ما إن كانت تونس تمر بأزمة دستورية مؤقتة أم تحول أكبر في المسار نحو نظام أقل ديمقراطية يشهد تركيز مزيد من السلطة في يد الرئيس:

● من شأن حدوث اعتقالات جماعية للإسلاميين بتهم زعزعة الاستقرار أو ”الإرهاب“، وحظر أحزاب سياسية معارضة باتهامات مماثلة أن يُوّشر على استمرار حملة القمع من جانب الحكومة، بدعم من الجيش والأجهزة الأمنية، وزيادة احتمالية تصعيد العنف الأهلي.

● استمرار قوات الأمن في مدهمة وإغلاق مكاتب وسائل الإعلام التي يعتبرها أنصار ”سعيد“ السياسيين مرتبطة بالمعارضة وبخاصة الإسلاميين، وهو ما سيُوّشر على محاولة مستمرة لعزل ”النهضة“ وأنصارها.

● أن يكون لمرشح ”سعيد“ لمنصب رئيس الحكومة خلفية في الجيش أو أجهزة المخابرات، وهو ما سيزيد احتمال تهميش العملية الديمقراطية في تونس لصالح هيكل حكم مدعوم من الجيش أو الأجهزة.

● من شأن الحوار السياسي بين الفاعلين الرئيسيين (مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والسياسيين داخل وخارج البرلمان) أن يساعد في تبديد المخاوف بشأن استمرار الإدارة الحالية إلى أجل غير مسمى. وبالعكس ذلك، فإن عدم تحقق الحوار سيهدد بتغيير كامل نظام الحكم في البلاد على المدى الطويل.

● أحد العوامل الأخرى المهمة التي ينبغي مراقبتها هي رد فعل المجتمع الدولي. فباستثناء تركيا، التي أعلنت بقوة رفضها قرار سعيد ”تعليق العملية الديمقراطية“، تبنت معظم البلدان والهيئات التي أدلت بدلها (ألمانيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة) بشكل عام نهج ”لنتظر ونرى“، فأعربت عن القلق وحثت على ضبط النفس والحوار. لكن إذا ما تحرك الفاعلون الخارجيون بقوة ضد المحاولة ”الانقلابية“، سيترك هذا فرصة لقوى مثل السعودية



يتبع:

مؤشرات بيئة المخاطر المتغيرة

ص 06

والإمارات للتأثير في الأزمة دعماً لسعيد، تماماً مثلما فعلنا مع الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في مصر.

● في ظل الوضع الضعيف للاقتصاد التونسي، من الممكن جداً أن يُحدّد الدعم -والمساعدات- الخارجية نتيجة هذه الأزمة، خاصة لجهة تدخل صندوق النقد الدولي الذي تحتاج تونس لتمويله مؤسسات الدولة وإنجاز المفاوضات القائمة معه حالياً، فأبي مساعدة مالية أخرى سواء من دول مثل الامارات والسعودية لن تحل أزمة اقتصاد تونس الحادة.